بين الازمتين، بمعنى حل أزمة الخليج كأولوية، ثمّ النظر، فيما بعد، في مختلف صور وأشكال التعاون، الى حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٠/٩/١٩٩٠).

غير ان مراقبين آخرين رأوا انه اذا كانت «قمة الخليج» نجحت في ان تكون نموذجاً للتعاون الجديد بين العملاقين، فانها لم تُخف التباين في مقاربة المسائل، وابرزها علاقة أزمة الخليج بالنزاع في الشرق الاوسط؛ اذ لا تزال موسكو ترى ان الحل يمرّ عبر تسوية شاملة على مستوى المنطقة، في حين ان واشنطن مستمرة في تأييد تسوية دبلوماسية منفصلة لكل من النزاعين (**المصدر نفسه**).

وفي مؤتمرهما الصحافي، أظهر الرئيسان، الاميركي والسوفياتي، تبايناً في شأن ربط النزاعين. ففي حين رأى الرئيس الاميركي انه «اذا كان من الهامّ حل القضية الفلسطينية، وبأسرع ما يمكن يكون الافضل، فان هذه القضية ليست مرتبطة بأزمة الخليج»، ردّ الرئيس السوفياتي: «يبدو لي ان ثمّة رابطاً؛ لأن عدم التوصل الى ايجاد حلّ لمشكلات الشرق الاوسط، برمّتها، له تأثير على خطورة النزاع الذي نتحدث عنه» (**المصدر نفسه**).

والواقع، ان الولايات المتحدة الاميركية لا تريد ان تربط حل أزمة الخليج بحل أزمة الشرق الاوسط، لئلا يطول الحل، فضلاً عن ان كل أزمة تختلف بظروفها وملابساتها عن الأزمة الاخرى. لكنها أبدت استعدادها، وفقاً لظروف معيّنة، للبحث في حل أزمة الشرق الاوسط عبر مؤتمر دولي، بعد ان يتمّ حل أزمة الخليج (جين كيركباتريك، **المصدر نفسه**، ٤/٩/١٩٩٠).

رهانات غير معلنة

لئلا تستخدم أزمة الخليج «أداة» للربط مع غيرها من النزاعات، وبخاصة النزاع العربي ـ الاسرائيلي، أسرع وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، الى الاعلان عن رفض اسرائيل عقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية. وقال، في كلمة ألقاها بحضور زعماء يهود اميركيين، ان فكرة هذا الاقتراح تذكّره باسم الفيلم الاميركي «ذهب مع الريح»؛ وشدّد ليفي على ان اسرائيل تريد اجراء محادثات مباشرة، ولن تسمح لنفسها بأن تُجَرّ الى مؤتمر شبيه بـ «محكمة دولية» (**نيويورك تايمز**، ١١/٩/١٩٩٠).

وتجنّباً لاحتمال زيادة الضغوط عليها من أجل ايجاد حل مع الفلسطينيين حول مستقبل الارض الفلسطينية المحتلة، قام ليفي بزيارة لواشنطن، اجتمع، خلالها، بنظيره الاميركي، جيمس بيكر، الذي وصف المحادثات بأنها كانت «مفيدة، وودية، ومثمرة»، وبأنها تناولت مجمل العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية. وأضاف، ان المحادثات تناولت، بشكل مطوّل، الوضع في الخليج، و«أمضينا وقتاً في البحث في أهمية التقدم الى أمام في عملية السلام، بصرف النظر عن احداث الخليج». وأعرب عن تقدير الادارة الاميركية «للموقف الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية، في هذه الفترة الحسّاسة والدقيقة، تجاه أزمة الخليج». وكشف عن انه ونظيره الاسرائيلي «اتفقا على العمل معاً، من أجل تنفيذ خطة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، والمضيّ من أجل تحقيق تقدّم نحو السلام في الشرق الاوسط» (بيرتس كدرون، **ميدل ايست انترناشونال**، ١٤/٩/١٩٩٠، ص ٦ ـ ٧؛ **وجيروزاليم بوست ويكلي**، ١٥/٩/١٩٩٠، ص ١ و٤).

من جهته، أكد ليفي ان ثمّة تفاهماً بين الجانبين، الاميركي والاسرائيلي، «في شأن العملية السياسية». وقال ان اسرائيل متمسّكة بخطتها، «وستتابع العمل من أجل السلام مع الولايات المتحدة الاميركية»؛ وقال، أيضاً، ان الطرفين سيعملان من اجل ضمان «الامن والسلام» في المنطقة. وشدّد على ان المحادثات توصّلت الى «تفاهم واتفاق في وجهات النظر في شأن الوضع في المنطقة»، وانه سيعود الى اسرائيل ولديه «شعور جيد بالنسبة الى الالتزام الاميركي لسدّ احتياجات اسرائيل». واعترف بأن حكومته بقيت في الخلفية في أزمة الخليج الراهنة، لكنه قال ان السبب وراء ذلك هو الرغبة في ترك الولايات المتحدة الاميركية تنفّذ مهمتها، «وليس لأن اسرائيل لا تشكّل عاملاً هامّاً في المنطقة». وأكد انه كان متفقاً في الرأي مع نظيره الاميركي على ضرورة «عدم ربط الوضع في اسرائيل والفلسطينيين بالوضع في الخليج» (كدرون، **المصدر نفسه**، و«جيروزاليم بوست ويكلي»، **المصدر نفسه**).

وعلى مبدأ «المعاملة بالمثل»، أعرب ليفي